

لانه يعني خطراً دائماً

«الشال»: الفشل الاقتصادي أخطر بكثير من تكلفة خفض مؤقت للتصنيف الائتماني

البيان	2016/03/31 (الدينار كويتي)	2015/03/31 (الدينار كويتي)	التغير
مجموع المبررات	5,439,286	5,394,752	4,514 0.1%
مجموع التكاليف	4,920,770	4,873,224	4,546 0.9%
مجموع حقل التكلفة	538,486	519,528	18,968 3.7%
مجموع الإيرادات التشغيلية	44,023	41,509	2,514 6.1%
مجموع المصروفات التشغيلية	15,583	14,318	1,265 8.8%
المصنفات	19,265	16,948	2,317 13.7%
الفرق	409	480	(71) 11.1%
صافي الربح	8,760	9,783	(1,017) 10.4%
المؤشرات			
**نقد على محل الأصول	10.6%	10.7%	
***نقد على محل حقل التكلفة	16.3%	17.6%	
***نقد على رأس المال	11.3%	13.2%	
ريحية السهم الواحد (نس)	3	3	0.0 0%
إفلاس السهم (نس)	212	280	(68) 24.3%
مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	17.7	23.3	
مضاعف السعر على قيمة التكلفة (P/B)	1.2	1.6	

المؤشرات المالية المتوقعة لبلد الخليج بـ 31 مارس 2016

مقارنة الشركات التي أعلنت عن أرباحها خلال الربع الأول 2016 مع الربع الرابع 2015											
القطاعات	عدد الشركات المدرجة	أرباح الشركات المدرجة المشتركة - ألف دينار		التغير		نسبة من الإجمالي		ترتيب حسب		نسب التغير	
		الربع الأول 2016	الربع الرابع 2015	الربع الأول 2016	الربع الرابع 2015	الربع الأول 2016	الربع الرابع 2015	الربع الأول 2016	الربع الرابع 2015	الربع الأول 2016	الربع الرابع 2015
1 قطاع النفط والغاز	7	7,186	(11,106)	18,292	164.7%	1.5%	4.5%	5	5	1.5%	4.5%
2 قطاع المياه العذبة	2	2,182	1,405	777	55.3%	0.5%	0.6%	11	11	0.5%	0.6%
3 قطاع الصناعة	38	57,846	8,428	49,418	586.4%	12.1%	3.4%	3	3	12.1%	3.4%
4 قطاع البيع بالتجزئة	7	24,236	12,842	11,394	88.7%	5.1%	5.2%	6	6	5.1%	5.2%
5 قطاع الرعاية الصحية	3	1,953	(4,818)	6,771	140.3%	0.4%	2.0%	8	8	0.4%	2.0%
6 قطاع خدمات سبوتيك	13	11,691	21,286	(9,595)	45.1%	2.5%	8.6%	12	12	2.5%	8.6%
7 قطاع الاتصالات	4	57,442	38,429	19,012	49.5%	12.1%	15.6%	4	4	12.1%	15.6%
8 قطاع البنوك	12	230,450	177,163	53,287	30.1%	48.4%	71.9%	2	2	48.4%	71.9%
9 قطاع التأمين	8	14,003	6,244	7,759	124.3%	2.9%	2.5%	7	7	2.9%	2.5%
10 قطاع العقار	34	34,356	31,792	2,563	8.1%	7.2%	12.9%	10	10	7.2%	12.9%
11 قطاع خدمات مالية	38	29,534	(36,783)	66,317	180.3%	6.2%	14.9%	1	1	6.2%	14.9%
12 قطاع تكنولوجيا	4	5,245	1,422	3,823	268.9%	1.1%	0.6%	9	9	1.1%	0.6%
إجمالي السوق	170	476,123	246,304	229,819	93.3%	100%	100%				

مقارنة الشركات التي أعلنت عن أرباحها خلال الربع الأول 2016 مع الربع الرابع 2015

- عدد حسابات التداول النشطة بالبورصة ينخفض بما نسبته 7- % ما بين نهاية ديسمبر 2015 ونهاية أبريل 2016
- صافي أرباح 170 شركة مدرجة بلغ نحو 476.1 مليون دينار منخفضاً بنسبة 4.3 % مقارنة العام الماضي
- بنك الخليج يحقق أرباحاً صافية خلال الربع الأول بقيمة 8.8 ملايين دينار كويتي منخفضة بنحو مليون دينار
- السعودية تحصل على نظرة مستقبلية مستقرة رغم خفض تصنيفها الائتماني

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 340.4 نقطة، وانخفاض بلغ قيمته 3 نقطة، ونسبته 0.9% عن إقبال الأسبوع الذي سبقه، وانخفض بنحو 25.5 نقطة، أي ما يعادل 7% عن إقبال نهاية عام 2015.

تراجع عدد الشركات المدرجة -1.9% - خلال شهر أبريل 2016. أرباح الشركات المدرجة - الربع الأول 2016

بلغ عدد الشركات المدرجة التي أعلنت، رسمياً، نتائج أعمالها مستوى أدائها، 65 شركة ضمنها 21 شركة انتقلت من الربحية إلى الخسائر. وفي قائمة أعلى الشركات الربحية، حققت عشر شركات قيادة أعلى قيمة أرباح بنحو 280.7 مليون دينار كويتي، أو نحو 59% من إجمالي الأرباح المضافة، وتصدرها «بنك الكويت الوطني» بنحو 78.9 مليون دينار كويتي، وجاء «البنك الأهلي الكويتي» وشركة «زين» في المرتبة الثانية بنحو 46.7 مليون دينار كويتي، وشركة «زين» في المرتبة الثالثة بنحو 37.3 مليون دينار كويتي، واحتل «بيت التمويل الكويتي» المرتبة الرابعة بنحو 34.1 مليون دينار كويتي، وعلى حقل قطاع عشر شركات أعلى خسائر مطلق بنحو 14.6 مليون دينار كويتي، وضمها حقل قطاع شركة «الحال للاستثمار» أعلى مستوى مطلق لخسائر بنحو 5.3 مليون دينار كويتي، وتلتها شركة «إيفا للنفط والمنتجات» بنحو 2 مليون دينار كويتي. نتائج بنك الخليج - الربع الأول 2016

أعلن بنك الخليج نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً، بعد خصم -الضرائب- بلغت نحو 8.8 مليون دينار كويتي، منخفضة بنحو 1 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 10.4%، مقارنة بنحو 9.8 مليون دينار كويتي، وبلغت بنحو 8.4 مليون دينار كويتي إلى نحو 57.8 مليون دينار كويتي. بينما تراجعت أرباح قطاع الخدمات الاستهلاكية من نحو 21.3 مليون دينار كويتي إلى نحو 11.7 مليون دينار كويتي، وتقلصت أداء القطاعات لمخصصها الجدول المرفق.

وتشير نتائج الربع الأول من العام الجاري إلى تحسن أداء 84 شركة من ضمنها زادت 77 شركة مستوى أرباحها، وخفضت 7 شركات مستوى خسائرها أو تحولت إلى الربحية، أي إن 49.4% من الشركات التي أعلنت

عن دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 3.9%، (3.6% للفترة نفسها 2015)، أي ما قيمته 43.793 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباع، نحو 3.2%، (2.9% للفترة نفسها 2015)، أي ما قيمته 35.647 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم، بنحو 8.146 مليون دينار كويتي.

وحدد تغير طفيف للتوزيع النسبي بين الجنسيتين عن سابقه، إذ أصبح نحو 86.5% للكويتيين و9.9% للمتداولين من الجنسيتين الأخرى و3.6% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 86.6% للكويتيين و10.2% للمتداولين من الجنسيتين الأخرى و3.3% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها 2015، أي أن بورصة الكويت تنتمي إلى أن البورصة الكويتية تلت بورصة محلية، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يقو إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد، ولكن، لابد من التنبيه إلى أن البورصة تمر بحالة من الشحة الشديدة في السيولة، وبعض التحليل للسوكلات قد لا يكون صحيحاً، إذ قد يتغير بشكل جوهري لو عادت البورصة إلى سيولتها الطبيعية.

وانخفاض عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 7- %، ما بين نهاية ديسمبر 2015 ونهاية أبريل 2016، (مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 45.9% ما بين نهاية ديسمبر 2014 ونهاية أبريل 2015)، وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية أبريل 2016، نحو 24,029 حساباً، أي ما نسبته نحو 6.5% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 24,497 حساباً في نهاية مارس 2016، أي ما نسبته نحو 6.7% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، وانخفاض بلغت نسبته

مستقرة، أو ربما إيجابية، أسهل في الكويت من معظم دول الإقليم، ولكن هذا لن يتحقق لضعف قدرة ورغبة الحكومة الحالية في فهم وتبني لمن هذه الإستادة، على ضرورتها القصوى.

ويابجيز شديد، لخفض التصنيف الائتماني تكلفة ومخاطر، وتكثيفه مؤقت ولا فضل للإدارة العامة فيه، ولكن التركيز يفترض أن ينصب على مخاطر النظرة المستقبلية السلبية، فالفشل الاقتصادي أخطر بكثير من تكلفة خفض مؤقت للتصنيف الائتماني. لأن الفشل إقتصادياً يعني خطر دائم. خصائص التداول في سوق الكويت للأوراق المالية - أبريل 2016

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسدة المتداولين»، عن الفترة من 2016/01/01 إلى 2016/04/30، والمختص على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية، وأعاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، لكن نصيبهم إلى هبوط، إذ استحوذوا على 48.5% من إجمالي قيمة الأسهم المباع، (49.6% للثلث الأول من عام 2015)، و44.1% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (47.4% للفترة نفسها 2015). وبلغ المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 540,945 مليون دينار كويتي، كما اشترؤا أسهما بقيمة 492,735 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، الأكثر بيعاً بنحو 48,210 مليون دينار كويتي.

واستحوذ قطاع المؤسسات والشركات على 31.2% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (27.7% للفترة نفسها 2015)، و25.1% من إجمالي قيمة الأسهم المباع، (26.5% للفترة نفسها 2015)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 348,308 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 279,977 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر شراءاً بنحو 68,331 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 17.3% من إجمالي قيمة الأسهم المباع، (15.5% للفترة نفسها 2015)، و15.4% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، (15% للفترة نفسها 2015)، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة

أوضح تقرير «الشال» الأخير أن وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني إيفت تثبيت ذلك التصنيف لثلاث من دول مجلس التعاون، وخفضته لثلاث أخرى، هي السعودية والبحرين وعمان، والتصنيف الائتماني يأتي ثانياً في الأهمية بالنسبة لنا مقارنة بالتصنيف المستقلة، فالتصنيف الائتماني يحكم التسمية، موجه أن يمنح الائتمان لهذه الدول، لن لعمل مختلف، ويترتب على خفضه زيادة المخاطر، وبالتالي طلب فائدة أعلى لمن يرغب في إقراضاً لتتناسب مع ارتفاع المخاطر، أي زيادة تكاليف الإقراض لدينا للقطاعين العام والخاص.

والوضع المالي متغير تابع للوضع الاقتصادي، لذلك، عندما تكون النظرة المستقبلية سلبية، ذلك يعني أن احتمالات فشل الإصلاح الاقتصادي باتت أكبر، وذلك هو التحذير الحقيقي ومصدر القلق الأهم بالنسبة لنا، لذلك، حصلت السعودية بفترة مستقبلية مستقرة رغم خفض تصنيفها الائتماني، بما يتناسب مع ذلك الخفض، والسبب هو أن السعودية قدمت رؤية لإصلاح الوضع الاقتصادي، وهو الأهم، والمتابعة لأوضاعها سوف تتركز قدرتها على تنفيذها، لذلك من المتوقع أن تتقدم السعودية بأساليب تغيير نظامها الضريبي وسياسات الدعم لديها قبل شركائها في دول مجلس التعاون حتى تثبت صدقية تعاونها لروادها.

أما الكويت، فرغم اللقاءات الرسمية المخطولة مع فريق «موديز» كان من المحتمل ينحصر التقرير إلى نظرة مستقبلية سلبية، عند هذا المستوى المرتفع للتصنيف الائتماني، فاللقاءات لم تترك مجالاً للشك بأنها إدارات عاجزة عن الإصلاح، خطا التقرير الجوهري، هو إعطاء وزن كبير لمعارضة داخلية لسياسات الإصلاح، والواقع هو أن هذا المبرر، كان من الممكن أن يصعب خافاً، لو أن الحكومة كانت قوية، وبدأت بوقف درهما ومواجهة الفساد المستشري، بالإضافة أن وثائقها للإصلاح من حيث المحتوى، تعكس المستوى الضعيف لإدارة الحكومية، والسبب في تثبيت التصنيف الائتماني للكويت، لا فضل للحكومة فيه، فهو الإفراز الإيجابي الوحيد لحقية رواج سوق النفط المؤقتة وعلى مدى 10 سنوات، وكانت نتيجتها، ورغم كل الإنفلات في السياسة المالية -الهدر- هو أنها راكمت تحت إدارة الهيئة العامة للاستثمار مدخرات بنحو 600 مليار دولار أمريكي، لذلك ستظل ولفترة من الزمن، قادرة على من مديراتها وأخير فرص نجاح إستراتيجيات وبدء تخفيض تصنيفها الائتماني، والإستادة التي قد تحقق نظرة مستقبلية

115.1 مليون دينار كويتي (2.1% من إجمالي الموجودات)، في ديسمبر 2015، وارتفع بنحو 75.5 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 85.9%، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2015، حيث بلغت آنذاك، ما قيمته 87.9 مليون دينار كويتي (1.6% من إجمالي الموجودات)، وارتفع بنحو 81.5 مليون دينار كويتي، أو نحو 10.5%، مقارنة بنحو 775.3 مليون دينار كويتي (14.4% من إجمالي الموجودات)، خلال الربع الأول من عام 2015، وانخفض بند القروض والسلف للعملاء بنحو 64.7 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 1.8%، وصولاً إلى نحو 3.569 مليار دينار كويتي (65.4% من إجمالي الموجودات)، مقابل 3.634 مليار دينار كويتي (66.8% من إجمالي الموجودات)، في ديسمبر 2015، وانخفض بنحو 39.2 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 1.1%، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2015، حيث بلغت نحو 3.608 مليار دينار كويتي (66.9% من إجمالي الموجودات)، وتشير الأرقام إلى أن متطلبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 21.3 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 0.4%، لتصل إلى نحو 4.921 مليار دينار كويتي، مقارنة بنهاية عام 2015، وارتفعت بنحو 45.5 مليون دينار كويتي، أي بنسبة 0.9% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي، في نهاية الربع الأول من العام الفالنت، وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 90.14%، مقارنة بنحو 90.10%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية، المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن معظم مؤشرات الربحية للبنك، انخفضت، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2015، إذ انخفض مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA)، ليصل إلى نحو 0.6%، مقابل 0.7%، وانخفض مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC)، ليصل إلى نحو 11.5%، قياساً بنحو 13.2%، وانخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE)، ليصل إلى 6.5%، بعد أن كان عند 7.6%، فيما كانت عليه في الفترة نفسها، بينما حافظ البنك على ربحية السهم الواحد (EPS) ثابتة، حين بلغت نحو 3 قوس، للفترة، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 17.7 مرة، (أي تحسن)، مقارنة بنحو 23.3 مرة، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ الدفترية (P/B) نحو 1.2 مرة، مقارنة بنحو 1.6 مرة، للفترة نفسها، من العام السابق.